

دَعَاوَى بعض المُحدثين حول التَّفكير النَّحويِّ العربي (عرض ومناقشة).  
The Assertions of Some Contemporary Linguists in  
Arabic Grammatical Thought (Presentation and  
Discussion)

\* عمر بوشنة

Omar bouchena.

جامعة الجزائر (2) أبو القاسم سعد الله.

University of Algiers 1 - Algeria

البريد الإلكتروني: bouchena01@gmail.co

تاريخ النشر: 2020/03/15	تاريخ القبول: 2019/12/07	تاريخ الإرسال: 2019/09/01
-------------------------	--------------------------	---------------------------

مَلْجَأُ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ

يحاول هذا البحث أن يعرض مجموعة من الدعاوى التي وجهها بعض الباحثين المحدثين في علم اللغة للتفكير النحوي، ومناقشتها وردّها، وبيان الثغرات المنهجية والمعرفية التي أوقعتهم في ذلك، وقد شملت هذه المآخذ التي انتقدوا فيها عمل النحاة العرب في أثناء التقييد والتأصيل، مسألة الاحتجاج بالقرآن الكريم مقارنة بكلام العرب، شعرا ونثرا، واتهام عملهم بالقصور والاضطراب مما أدى بهم إلى اللجوء إلى وسائل عقلية كالتأويل حين تتضارب النتائج التي توصلوا إليها مع ما ورد في القرآن الكريم، إضافة إلى الطعن في روايتهم واستشهادهم بالشعر، والتقليل من قيمته، وجميع هذه الدعاوى قد تم نقضها في هذا البحث وفق منهج استدلالٍ حجاجي.

الكلمات المفتاح : (التفكير النحوي، الرواية، الاحتجاج، الشعر، القرآن الكريم، التأويل)

**Abstract :**

This research attempts to present, discuss and respond to a series of assertions expressed by some contemporary linguists in linguistics in the grammatical thought, and explain the methodological and cognitive deficiencies that mislead them. These reproaches, in which they criticized the work of Arab grammarians during normative and authentication process, included the issue of argumentation via the Holy Quran in comparison with Arabs' language, poetry and prose, accusing their work of being deficient and confused, which led them to resort to mental means such as interpretation when their results contradicted with what was mentioned in

\* عمر بوشنة. bouchena01@gmail.com

the Holy Quran; in addition to contesting their version, poetry-based argument and minimizing its scope, all of these assertions have been refuted in this research using a deductive argumentative method.

**Keywords:** (Grammar Thought, Novel, Argumentation, Poetry, Holy Quran, Interpretation).



#### مقدمة:

يضمّ التفكير النحويّ العربيّ مجموعة من الممارسات العقلية والوسائل الإجرائية المتبعة من أجل استنباط القواعد التي تحكم نسق كلام العرب، وهذا يعني أننا نكون أمام شقين هما: الشقّ العلميّ؛ وهو ما تبلور في مصنّفات أصول النحو عن طريق تجريد وتبويب هذه الجهود العقلية والوسائل الإجرائية التّنظيرية المتوخّاة في عملية التّفعيد النّحويّ. والشقّ التعليميّ وهو المظهر الناتج عن التّفعيد الأوّل؛ كوضع القواعد لأغراض تعليمية.

ولعلّ أهمّ وسيلة عقلية إجرائية قام عليها التفكير النّحويّ العربيّ، هي السّماع والرّواية، وكان معتمد النّحاة الأوائل فيها القرآن الكريم وكلام الفصحاء من العرب نثرا وشعرا، وفق ضوابط معينة صبغت منهجهم بالعلمية والموضوعية، بما ينأى عن الدّاتية والتشّهّي، لا سيما لما كانت الحاجة والغاية الأسمى التي تربط عملهم هذا هي خدمة كتاب الله العزيز الذي كان له الأثر البالغ في نشأة التفكير النّحويّ العربيّ، فقد جعلوه مدوّنة لاستنباط تلك الأصول، فكان خادما ومخدوما في الوقت نفسه.

غير أنّ بعض الباحثين المحدثين ما فتئوا يوجّهون انتقاداتهم لهذا الصّرح الفكريّ العتيق، متّهمين إيّاه مرة بالقصور في الإجراء والتناول، واعتماده على لغة العرب وشعرهم، دون كلام الله عزّ وجلّ، ومرة أخرى بالتناقض في النتائج والاضطراب في القواعد المستنبطة، وهو ما حملهم على التّأويل والتقدير لسدّ الثغرات التي واجهتهم في أثناء عملهم هذا. ولذلك رأينا أن نعرض بعض الدّعاوى الطاعنة على النّحاة ومنهجهم في التفكير النّحويّ، ومناقشتها وفق منهج استدلاي، نتوخّى فيه الموضوعية، والوقوف على الثغرات المنهجية والمعرفية التي اتّسمت بها هذه الدّعاوى، ومحاولة نقضها بالحجة والدليل.

أولا: رأي الدكتور إبراهيم أنيس (1324هـ = 1906م . 1397هـ = 1977م):

يرى الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) أنّ التّحاة فضّلوا الشّعر عن النّثر والقرآن الكريم، فكان احتجاجهم واعتمادهم على القرآن الكريم قليلا مقارنة بالشّعر، وهو ما أشار إليه بقوله: "ومع أنّ القدماء من اللّغويين قد لاحظوا تلك الخاصية في نظام الشّعر لم يحاولوا مطلقا الفصل بين الشّعر والنّثر في تعييدهم القواعد، بل خلطوا بينهما ، فأدى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم. فليس بينهم من اقتصر على الاستشهاد بالنّثر العربي في القرآن الكريم،...، نراهم في غالب الأحيان يعتمدون على الشّواهد الشّعريّة مع قليل من آيات القرآن الكريم في النّادر من الأحيان، ونراهم يقنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعا، وافترضوها افتراضا، تأييدا لرأي يحرصون عليه، أو حكم يعتزّون به. وقد حذوا حذو سيبويه في ميله للشّواهد، اعتقادا منه أن رواية الشّعر أدقّ من رواية النّثر، وأن تذكّر المنظوم أيسر من تذكّر المنثور"<sup>1</sup>

ثمّ يواصل كلامه مشيرا إلى أنّ المدوّنة الشّعريّة التي قصدوها كانت قاصرة عن بلوغ الغاية التي كانوا يندوونها، مما جعلهم يسلكون سبّلا من التّأويل، وطرائق من التّحليل حتّى لا ينفرد عَقْدُ جِدِّ الصّناعة النّحويّة، وهو ما عبّر عنه بقوله: "ثمّ إنّ هذا الشّعر الذي اعتمدوا عليه لم يُسْعِفهم إلّا في بعض الأحيان، فقد أمدهم بظواهر وأساليب وقفوا منها مشدوهين حائرين، فحكموا على بعضها بما سمّوه الصّبريّة، وحكموا على بعضها الآخر بالشّدوذ، ووجوب الوقوف عند سماعه. وقد كانوا في حل من هذا لو أنّهم اكتفوا بآيات القرآن الكريم وبما صحّ لديهم من رسائل وخطب للفصحاء من العرب...، وأخيرا ليس آخر بما سمعوه هم أنفسهم من فصحاء المتكلمين من العرب، الذين كانوا يعيشون بين ظهرانيهم، أو يقدون إلى مدنهم في تلك العصور التي سموها بعصور الاحتجاج."<sup>2</sup>

#### نقض ومناقشة:

إنّ رأي الدكتور إبراهيم أنيس فيه نظر من وجهتين؛ وجهة منهجيّة، وأخرى إجرائيّة تتعلق بالمضامين المعرفيّة، فأما ما يؤخذ عليه من النّاحية المنهجية ويكاد يكون مشتركا بينه وبين مجموعة من اللّغويين المحدثين هو الإسقاط السّاذج لما توصّلت إليه المناهج الغربيّة من نتائج دون مراعاة لخصوصية الموضوع المراد تطبيقها عليه ثقافيا، وأما ما يتعلّق بالمعرفة الضّمنيّة فيعود لقصور الفهم لما تضمّنه التّراث الفكريّ النّحويّ؛ بسبب تجريده من سياقاته التي تكوّن فيها، وحتّى يكون

حكّمي هذا مبنياً على دليل بعيدا عن الإنشائيات والميولات والأهواء سأشقه بنقول تعضده بعد بيانه وشرحه.

### 1. المآخذ المنهجية:

رأى الدكتور إبراهيم أنيس هذا، جاء في إطار بعض المراجعات الفكرية في الحضارة العربية، تحت اسم التجديد وإعادة قراءة التراث، وفق آليات غربية حديثة، وما هو إلا نسخة طبق الأصل عن الثورة التي قام بها أنصار الإتجاه الوصفي في الدرس اللغوي الأوروبي تجاه النحو التقليدي الذي حملوا معاول هدمه، بعدما ضاقوا ذرعا بسماته المعيارية، والقائم على أفكار أرسطو (384ق.م - 322 ق.م) عن طبيعة اللغة اليونانية؛ واعتماده على اللغة المكتوبة الانتقائية الرفيعة، " وقد ترتب على ذلك أولاً أنه قدّم قواعد اللغة على أساس معياري، وعلى أساس جمالي تقييمي، فهذا استعمال عالٍ وذاك متوسط وثالث قبيح وهكذا، وترتب عليه ثانياً أنه قدّم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختياراً دقيقاً، أو لنصوص موضوعة لتلائم قواعده، ومن ثمّ حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه شاذّ أو استثنائي أو غير نحوي".<sup>3</sup>

ولكن بالرغم من كلّ هذه النقائص التي وجهها الوصفيون الغربيون للنحو التقليدي إلا أنه أثبت نجاعته في أوروبا؛ إذ ما يزال سائداً في الأوساط التعليمية المختلفة فالتاس يفهمونه ييسر عندما يتعلّمون اللغات الأوروبية على أساسه، وباعتراف الوصفيين أنفسهم فإنّ له جوانب قوة واضحة، وهو ما جعله يستمرّ كلّ هذا الزمن، في حين ظلّ نحوهم . الوصفيين . قاصراً أمام ما قدّمه النحو التقليدي، بل إنّ جوانب النقص التي أخذها عليه الوصفيون أصبحت نقاط قوة فيما بعد، عندما ظهر الاتجاه التحويلي التوليدي الذي حفل بها.<sup>4</sup>

هذه الانتقادات التي وجهها الوصفيون الغربيون للنحو التقليدي الأوربي انتقلت بحذافيرها على ألسنة اللغويين الوصفيين العرب مبثوثة في مؤلفاتهم، وشهروا المنهج الوصفي الذي اقتبسوه من الغرب سيفاً على رقبة الفكر النحوي العربي، دون أي اعتبار للخصوصية التي تمايز هذا عن ذلك، وفي الأخير وقفوا حيث انتهى إليه الوصفيون الغربيون؛ " ذلك لأنّ الدراسات اللسانية التي تندرج في إطار المنهج الوصفي في الثقافة اللغوية العربية الحديثة لم تكن قادرة على طرح بديل حقيقي للنحو العربي، لأسباب عديدة، بعضها موضوعي، وبعضها منهجي مرتبط بعدم

احترام الدراسات العربية نفسها لأساسيات المنهج الوصفي وفي مقدمتها وصف مادة لغوية يتمّ جمعها وفق شروط محدّدة.<sup>5</sup>

كما يقول الدكتور مصطفى غلفان إنّها راحت تغرق "التراث النحويّ العربيّ في وابل من النقد العنيف لاسيما ما يخصّ أسسه ومفاهيمه الإجرائية مثل العامل والتقدير والحذف والقياس والسمع والتعليل. ذلك ما نجد عند أولئك الذين أطلق عليهم في فترة من فترات الدرس اللساني العربي الحديث بالوصفيين أو المبشرين باللسانيات...، ونذكر من بين هؤلاء على سبيل التمثيل لا الحصر مهدي المخزومي وإبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وأنيس فريجة ورمون طحان وغيرهم..<sup>6</sup>

وعليه فإنّ غياب الدقّة في المنهج، والإلمام بآلياته قبل تطبيقها هو الذي أفضى بالدكتور إبراهيم أنيس إلى موقفه السابق من أنّ الفكر النحوي أهمل النصّ القرآني في التقعيد، واعتمد على الشّعْر باعتباره أسلوباً رفيعاً خاصاً، وهو ما أوقع النحاة في تناقضات جعلتهم يفرّون منها باستخدام التأويل والتقدير والتعليل، وتسمية ما خالف ذلك ضرورة أو شذوذاً؛ إلى غير ذلك من الأحكام التي هي صدى لما وجّهه الوصفيّون الغربيون من نقد للنحو التقليدي، دون مراعاة للسياق والظروف التي نشأ فيها هذا الفكر النحويّ العربيّ.

هذا إضافة إلى التسرّع في إصدار الأحكام الهدامة غير المؤسّسة على دليل؛ فالفكر النحوي منذ بداياته، شأنه شأن بقية العلوم الإسلامية؛ نشأ وترعرع في أحضان القرآن الكريم ولخدمة القرآن الكريم، فقد كان يمثل الأصل الأول الذي تركز عليه أصول الاستشهاد الأخرى، وليس الشّعْر العربيّ إلا أثراً من آثار القرآن الكريم وفضلاً من أفضاله على النحو واللغة، فلولا القرآن الكريم ما جمع هذا الشّعْر، وما اهتمّ به الرواة.<sup>7</sup>

وما قام به أبو الأسود الدؤلي(ت69هـ - 688م) من نقط للمصحف إلاّ عبارة عن بدايات هذه الصلّة بين القرآن الكريم ونشأة هذا الفكر ليتطوّر فيما بعد في رحابه، بينون عليه قواعدهم، ويتقرّبون إلى الله بخدمته من خلال إعرابه وبيان غريبه وتأسيس القواعد على سمته<sup>8</sup>، بل إنّ الأصول والكليات الكبرى في الفكر النحوي لدى بعض المدارس النحوية لم تنشأ إلا في مهد كتب معاني القرآن التي كانت تمثّل بدايات التفسير اللغويّ، ولذلك نجد أبا زكريا الفراء(ت207هـ - 822م) يقرّر بأنّ القرآن مقدّم على غيره في الاحتجاج النحويّ، وذلك في كتابه معاني القرآن

وهو بصدد بيان إعراب آية من الكتاب العزيز، بعد أن قام بتوجيهها من كلام العرب والشعر قال: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر"<sup>9</sup>.

ولو أنّ الدكتور إبراهيم أنيس وضع النحو العربيّ في سياقه التاريخي لعلم أنّه نشأ موازاة مع علوم شرعية هدفها خدمة القرآن الكريم، خاصّة علم القراءات وعلم أصول الفقه وعلم الكلام، ولاهتدى للأسس التي صدر عنها أصحاب هذا العلم؛ فقد أمده علم القراءات بالطابع النقلي، وأمده العلمان الآخران بالطابع العقلي، وعليه فإنّ المنهج النحوي لم يكن نقلا محضاً، ولم يكن عقلاً محضاً، من هنا كان عليه أن يلتزم مصادر هذا المنهج من داخل البيئة الإسلامية، وليس من خارجها<sup>10</sup>. فإذا هو فعل ذلك علم أنّ الأمور التي كان يأخذها على النحو العربي ما هي إلا مظاهر عقلية لهذا النحو ترتقي به إلى منزلة تفسير الظواهر اللغوية باستخدام هذه الوسائل العقلية التي اكتشفها.

وهذه النقطة مهمّة جدّاً في الفكر العربي وقراءة التراث عاتمة، لأنّ أغلب المنهجيات والنظريات التي يُتوسّل بها في نقد التراث يصعب التسليم بها مطلقاً، أو قبول نتائجها "وترجع هذه الصعوبة إلى وقوع هذه المنهجيات في أخطاء صريحة بصدد مضامين التراث، فقد استعمل أصحابها إصدار الأحكام على هذه المضامين، مع أنّ واجبهم الأول أن يطلبوا معرفتها على حقيقتها؛ كما ترجع هذه الصعوبة إلى ضعف قدرة هؤلاء على امتلاك ناصية الأدوات المنهجية العقلانية والفكرانية [الايديولوجية] التي توسلوا بها في نقد التراث"<sup>11</sup>.

فقرارة التراث تكون بواسطة أدوات مستنبطة من داخله؛ لأنّ المنطق يقول يجب أن يكون المنهج مستمداً من الموضوع لا مسلطاً عليه من الخارج، وهذا ما يسمّيه المفكر طه عبد الرحمن بالأليات المأصولة التي تقابلها آليات منقولة؛ هذه الأخيرة التي يمكن الاستعانة بها لكن بعد نقدها وتمحيصها وإدراك مدى نجاعتها ومواءمتها للموضوع المراد تسليطها عليه، فإذا تحقّق ذلك أمكننا الوصول إلى نتائج يطمئن إليها العلم والمنهج السليم، بعيداً عما نراه في الساحة الفكرية العربية من إلغاء واختزال للتراث سببه الجهل بالوسائل في أثناء الإقدام على قراءة التراث، وهذه إحدى سلبيات الناقد العربي التي يمكن اختصارها فيما يلي:

. الاستعجال في الكتابة قبل القراءة.

. القصور في العُدّة المنهجية لممارسة النقد.

. الرغبة في الهدم والانتقام من الآخر.<sup>12</sup>

وقبل أن أفرغ من نقض ومناقشة رأي الدكتور إبراهيم أنيس من حيث المنهج، آثر أن أنقل كلاما للكاتب مصطفى صادق الرافعي (1298هـ-1356هـ=1880م-1937م) يلخص الجواب الشافي لما نحن بصدده إذ يقول: "الاستشهاد بالشعر لا يُراد منه إثبات عربيّة القرآن، ولا مطابقة ألفاظه لألفاظ العرب، ولا هو من شك في العربيّة، ولا «من أمر ما...»؛ وإنما يُراد به اتّخاذ القرآن سبباً في جمع مادّة اللّغة وشواهدِها، كما كان هو السبب في وضع العلوم العربيّة كلّها؛ أفتري وضع التّحوي كان لإثبات أن القرآن ليس فيه لحّن، أم كان لإقامة الألسنة الرّائعة حتّى يسهل عليها الأداء والقراءة؟ ثمّ يُراد من تقييد تلك الشّواهد وجمعها وتدوينها تفسير كلمات القرآن؛ ليفهمها من يجيئون بعد العرب، كما فهمها العرب أنفسهم، وظاهر أنّ لا سبيل إلى ذلك إلا بالنّصّ على معاني الكلمات عندهم، ولا ثقة بهذا النّصّ إن لم يكن عليه دليل من شعرهم؛ إذ هو وحده المحفوظ عنهم، وهو كان ممّن اللّغة والخبر والأثر، ولعمري لولا صنيع العلماء في جمع هذه الشّواهد؛ لقام ألف زنديق يضيفون إلى مطاعهم في القرآن أنّ فيه خطأ في اللّغة"<sup>13</sup>

## 2. مآخذ المضامين المعرفيّة:

بعد أن عرضت فيما تقدّم للتّغرات المنهجية في رأي الدكتور إبراهيم أنيس، بقي أن نشير إلى المآخذ المتعلّقة بالمضامين المعرفيّة؛ منها اعتماد النّحاة على الشّعر بشكل كبير مقارنة بالنصوص النثرية والآيات القرآنية، وفي هذا الحكم إشارة إلى أنّ اللّغة التي يقعدون لها والنتائج التي يتوصلون إليها ليست شاملة وإتّما هي تمثّل مدوّنة خاصّة بعينها هي مدوّنة الشعر؛ كونهم جعلوه المرتكز الرئيس لاستنباط هذه الأصول والأفكار. والنقطة الثانية هي دعوى تقليد إمام النّحاة سيويوه (ت180هـ-796م) في الإكثار من الاستشهاد بالشعر على حساب النثر والقرآن الكريم. ونقضاً لهذا الرأي أقول إن الفكر التّحوي كان يتميّز بالعلميّة والشموليّة؛ ولم يكن همّه الاقتصار على الشّعر باعتباره عنصراً جمالياً ذا أسلوب خاصّ، على العكس فقد كان النّحاة لا يطمنون للنصوص الشعريّة إلا إذا عضدتها نصوص نثرية وكان المعيار الرئيس للكلام هو الفصاحة اللّغويّة؛ والمراد بالفصاحة: أنّه على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريتهم أدور، وهم له أكثر استعمالاً"<sup>14</sup> وإذا علّم ذلك، سقط قول الدكتور إبراهيم أنيس القائل بأنهم اقتصروا على

لغة بعينها لا تمثل الاستعمال الشائع في الحياة العربية، وقد خفي عنه أنّ هذا التحديد هو معيار علمي يُحسب لصالح هذا الفكر النحوي الخلاق.

وأما بخصوص النصوص النثرية التي قال إنهم أهملوها ولم يؤلوها اهتماما مثل الشعر؛ فإنّ هذا ادعاءً تكذّبه النصوص الثابتة في كتاب سيبويه وغيره حتى القرن الرابع الهجري، مثلما نجد ذلك عند ابن جني (ت392هـ - 1002م)؛ فقد كان النحاة يوردون نصوصا نثرية سمعوها بأنفسهم أو عن شيوخهم، وأكثر ما نجد ذلك عند سيبويه الذي أتمه الدكتور أنيس بالاعتماد على الشعر أكثر، وكأنه لم يقف على نصوص من أمثال: "وسمعتُ من أثقُ به من العرب يقول" <sup>15</sup> ، "وسمعتُ أعرابيا وهو أبو مُرهبٍ، يقول" <sup>16</sup> ، "وسمعتُ عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشيًّا؟ فقال: ليس بقُرشيًّا، حكاية لقوله." <sup>17</sup> ، "وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون: مُطِرنا الزرع والضرع." <sup>18</sup> ، "وحدّثني من لا أتهمُّ عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ السّتّينَ فإِياه وإِيا الشّوابِّ." <sup>19</sup> ، "وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: عائد بالله" <sup>20</sup> ، "وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تبعدنّ ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع" <sup>21</sup>

وأما هذه النصوص النثرية كثيرة في كتاب سيبويه وغيره حتى القرن الرابع الهجري، فليت شعري أين نصّف مثل هذه النقول والمرويات الكثيرة؟ أليست نصوصا نثرية موثوقة سمعها النحاة من الفصحاء مما هو شائع في الاستعمال اليومي؟ هذا علاوة على أمثال العرب التي كان لها نصيب من الاستشهاد بها؛ وكما أسلفت آنفا فإنّ النحاة "بنجدهم في كثير من الأحيان لا يعتمدون على الشاهد الشعريّ ما لم ترد شواهد نثرية تعزّز صحته." <sup>22</sup> وهو ما يؤكده الإمام الشاطبي (ت790هـ - 1388م) في شرحه المطوّل على ألفية ابن مالك معقبا عليه لأنّه لم يدعم الشاهد الشعري بشاهد نثري فيقول: "وأما اعتماده [ابن مالك] على الشعر مجرداً من نثر شهيرٍ يضاف إليه، أو يوافق لغةً مستعملة يحمل ما في الشعر عليها- فليس بمعتمد عند أهل التحقيق؛ لأنّ الشعر محلّ الصّورات." <sup>23</sup> هذا وإن كان آخر كلام الإمام الشاطبي فيه نظراً؛ من حيث مفهوم الصّورة الشعريّة، ليس هذا محلّ تحريره؛ لأنّه يفهم منها الإجماع إلى الشّيء وليس الأمر كذلك <sup>24</sup>. بل تعني ما يقع خاصاً بالشعر مع أنّ للشاعر مندوحةً في اجتنابه.



ولقد أحصى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح (1927م - 2017م) في كتابه "السماع اللغوي" وهو بصدد تنفيذ هذه الأطروحة، 416 شاهدا نثريا مسموعا في كتاب سيبويه، و4915 مثلا مصنوعا، وأحصى ما يقارب 360 شاهدا نثريا ذكرها أبو زكريا الفراء في معانيه.<sup>25</sup> مع العلم أنّ المطرد الكثير في كلام العرب لا يمثل له النحاة بمسموع بعينه، بل يكون مثلا جعليا قياسا عليه، وإنما يكتفي بما هو مسموع بعينه فيما كان لغة لبعض القبائل.

وأما عن الاستشهاد بالآيات القرآنية فقد كان كثيرا خلافا لما توهمه الدكتور إبراهيم أنيس، لاسيما في كتاب سيبويه نفسه الذي وجه إليه الاتهام بأنه أثر الشعر على كلام الله عز وجل، فقد بلغ عدد الشواهد القرآنية 458 شاهدا قرآنيا دون عدّ المكرر، وبعدّ المكرر بلغت 477 شاهدا قرآنيا، بقراءتها الشاذة والمتواترة، وقد أدار الحديث حولها محلا ومبينا مغزاها وجمال أسلوبها، ومن ثمّ كان عمله هذا يمثل باكورة النظر في تحليل النصّ القرآني وتفسيره لغويا، وكان منهجه في هذه الشواهد القرآنية أن يبدأ بها غالبا ثم يثني بالشعر ثم ما ورد عن العرب من نثر، وأحيانا تكون شواهد في بعض الأبواب كلّها قرآنية، ولذلك كان من منهجه<sup>26</sup> إذا كثرت الشواهد القرآنية في المسألة أن يستشهد ببعضها، ويعقب على ذلك بقوله: "وهذا النحو كثير في القرآن"<sup>27</sup> أو "وهذا الضرب في القرآن كثير."<sup>28</sup>

ثم إنّ هناك مسألة مهمّة تتعلّق بحجم المدوّنة القرآنية مقارنة بكلام العرب؛ فإنّه لا يمكن للقرآن الكريم أن يستوعب جميع الاستعمالات التي سمعت عن العرب، بجميع لغاتها، لأنّه محدود الحجم، فلا يستغرب أن تكون المادة اللغوية من كلام العرب المستشهد بها أكثر من الآيات القرآنية، وهذا ما أشار إليه الأعلام الشنتمري (410هـ-476هـ = 1019-1084م) في سياق ردّه على أبي العباس المبرّد (285هـ - 899م) حيث قال: "ليس كلّ لغة توجد في كتاب الله جلّ وعزّ، ولا كلّ ما يجوز في العربية يأتي به القرآن والشعر، وللمبرّد مذاهب تجوّزها لم توجد في القرآن."<sup>29</sup>

ومّا تقدّم نخلص بما لا مجال فيه للشكّ إلى سقوط الدّعى التي ألصقتها الدكتور إبراهيم أنيس بخصوص عدم اعتماد النحاة على القرآن الكريم، وميلهم للشعر على حسابه، وبثبت بما قدّمنا من أدلّة وحجج صلة التفكير التحوي بالقرآن الكريم منذ بداياته الأولى إلى أن تطوّر وازدهر.

ثانيا: رأي الدكتور تمام حسان (1918م-2011م) في كتابه: "اللغة بين المعيارية والوصفية". لا يختلف رأي الدكتور تمام حسان عن رأي الدكتور إبراهيم أنيس السابق؛ لكونه وقع في السقطات المنهجية التي أشرت إليها آنفاً من إسقاط المنهج الوصفي على الدرس التحوي وفهمه في غير سياقه، وهو ما تبلور في كتابه "مناهج البحث في اللغة"، وكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" هذا الأخير الذي يقول في مقدمته: "ولكنني أكدت وجود هذه الأفكار وأصررت عليها بالنسبة لطلبة الدراسات العليا، فلم أقبل الإشراف على طالب من هؤلاء يسعى مثلاً إلى كتابة ترجمة لنحوي، أو تحقيق كتاب أو بحث لا يتناول فكرة منهجية نقدية ترمي إلى تطعيم أفكار النحاة القدماء بأفكار المنهج الوصفي الحديث." <sup>30</sup> ورأيه الذي نحن بصدد عرضه وهو امتداد لما ورد في هذين الكتابين من أفكار، أورده في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، والذي من خلال عنوانه تتضح ملامح مضامينه.

يقول الدكتور تمام حسان وهو بصدد الحديث عن تععيد النحو العربي، مشيراً إلى أن النحاة لم يقيموه على ما ورد في القرآن الكريم، مما جعلهم يتخبطون في تناقضات يحتالون لها فيما بعد بآليات عقلية: "على أن أنصار المعايير حين لا يتذكرون الاستعمالات القرآنية يقعون دون قصد في القول بخطأ تركيب ما، حتى إذا تبينوا أنه من تراكيب القرآن رجعوا عن دعواهم إلى التماس التخريجات المختلفة، سواءً أكانت هذه التخريجات منطقية، أم دينية، أم غير ذلك." <sup>31</sup> ويقول في السياق نفسه: "وما كان أولى الدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء، وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية ومعجمية شبيهة بالدراسة الأولى التي اقتضت على القرآن والحديث." <sup>32</sup>

#### مناقشة ونقض:

إن حكم الدكتور تمام حسان على أصحاب المعايير. كما يسميهم. فيه نظر؛ لأنه يوهنا بأن عملية التععيد في النحو تمت بمعزل عن آيات القرآن الكريم، ولذلك وقع النحاة في اضطرابات وتناقضات. على حد تعبيره. بين ما توصلوا إليه وما هو وارد في القرآن الكريم، ونقض هذا الادعاء يكون من وجهتين:

الأولى: أنّ القرآن الكريم كان أساس عملية التقعيد كما تقدم من الحجج التي نقضت بها الرأي الأول، فقد نال "اهتماما كبيرا وضبط نصه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثل الأعلى، إليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم، وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني، وإجلالا له وكان يضعه في المرتبة الأولى؛ لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل، ولأنه يمثل العربية الأصيلة، والأساليب الرفيعة، ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون،"<sup>33</sup> بل إنه يراه الأصل الذي ينبغي أن يقاس عليه.

الثانية: أنّ القرآن الكريم لم يستوعب جميع الاستعمالات اللغوية المطردة؛ فقد يرد فيه ما تتعدد وجوهه، بين الجيد والحسن وما دون ذلك، وفي هذه الحال كان من ورع النحاة وتنزيههم لكلام الله من أن يقع فيه شيء شاذ أو نادر، نراهم يجنحون إلى التأويل الذي هو في حد ذاته آلية من آليات التفكير النحوي؛ حفاظا على شرف المعنى ووجه الصناعة النحوية، وهو ما نجد عند سيبويه نفسه<sup>34</sup>، وأبي إسحاق الزجاج (ت311هـ - 923م) في كتابه "معاني القرآن وإعرابه"، فهو أشد حرصا على أن يحمل كلام الله على الوجه الأحسن والجيد من وجوه العربية؛ من أمثلة ذلك قوله في إعراب سورة الفاتحة: "وقوله عز وجل: (رَبِّ الْعَالَمِينَ) قد فسرنا أنه لا يجوز في القرآن إلا (رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وإن كان الرفع والتصب جائزين في الكلام، ولا يتخير لكتاب الله عز وجل إلا اللفظ الأفضل الأجزل".<sup>35</sup>

وقال في موضع آخر: " (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) نصب (الظالمين) لأن قبله منصوبا. المعنى: يدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا، ويكون (أَعَدَّ لَهُمْ) تفسيرا لهذا المضمرة. وقرئت (والظالمون) ولا أرى القراءة بها، من وجهين: أحدهما خلاف المصحف. والآخر إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع الظالمين بالابتداء. والذي بعد الظالمين خبر الابتداء، فإن الاختيار عند النحويين البصريين التصب...، فلا يختارون للقرآن إلا أجود الوجوه، وهذا مع موافقة المصحف".<sup>36</sup>

فهذه المواضع وغيرها كثير إنما الغرض منها أن يحمل كلام الله عز وجل على أحسن الوجوه، وليس كما زعم الدكتور تمام حسّان من أنّ هذه التخريجات والتأويلات نقطة ضعف في التفكير النحوي، مردّه تأسيس القواعد خارج إطار النص القرآني.

غير أنّ الدكتور تمام حسان مع مرور الزمن قام بمراجعة أفكاره هذه، مما أفضى به للتسليم إلى ما جاء به التفكير النحوي والاعتراف بأصالته ودقته، وهو ما نلمسه في كتابه "الأصول" الذي اهتدى فيه إلى حقيقة منهج النحاة من الدّاخل، بعد أن تفرّغ لدراسة تراثهم والعناية به من أجل استنباط الأصول التي قام عليها التفكير النحوي، وهو ما صرّح به قائلاً: "غير أنّي عدتُ إلى الصّلة القديمة التي ربطت بيني وبين كتب التّراث النحوي، وأعطيتهما من اهتمامي قسطاً يعادل أو يفوق اهتمامي بالدراسات اللّغوية الحديثة كما تعرضها الكتب الأوروبية والأمريكية"<sup>37</sup> وفي هذا الكتاب نفسه نجدّه يجعل العامل الدّيني الأساس الأوّل الذي نشأ عليه التفكير النحوي مشيراً إلى القرآن الكريم، وقصّة جمعه بعد أن خشي الصحابي الجليل من الفرقة بسبب اختلاف النّاس في القراءات، مما حمّله على توحيد النّاس على مصحف واحد.

ثالثاً: رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري (1924م - 1988م) في كتابه: نحو القرآن.

ليس بعيداً عن رأي الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان يظهر لنا رأي الدكتور عبد الستار الجوّاري الذي يشنّع فيه على النحاة ما هم منه براء، ويدعو في كتابه هذا إلى ضرورة إنشاء نحو جديد يقوم على القرآن الكريم في جميع صوره، حيث يقول بهذا الصّدّد: "وبعد فقد كان خليقاً بمن وضعوا النّحو وأسّسوا قواعده أن تكون المادّة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد ويستندون إليه في وضع النّحو، لأنّ أسلوب القرآن وتراكيبه مبرأ من الضّرورات والشّواذ التي حفل بها الشّعر، وامتلاً بما غريب اللّغة الذي استندوا إليه بلا اعتدال ولا قصد، فقد فرطوا في جانب المادّة القرآنية تفریطاً أدّى بالنّحو إلى إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرّفيعه،... ومن أشنع سقطات النحاة أنّهم كانوا مهزّيل في الرّواية فإنّ في كتب النّحو كثيراً من القواعد قامت على شواهد لا يعلم قائلها، بل إنّ كثيراً من تلك الشّواهد غريب على أساليب العرب المعروفة فيما روي من مآثور أدبهم شعراً ونثراً"<sup>38</sup>

نقاش ونقض:

إنّ أهمّ شيء سنركّز عليه في نقض هذا الرأى هو اتّهام العرب في روايتهم للشّعر والانتقاص من قدره؛ لأنّ النّقطة الأولى قد ضمّت الرّدّ عليها فيما تقدم من نقاش للرّأيين السّابقين، ولهذا سنركّز على نقض ما تعلق بالطّعن في الرّواية وذلك من وجوه:

1. ما تعلق بصحة الرواية فإننا نجد النحاة أنفسهم يرتابون في الشعر المحتج به فلا يعتمدون إلا على ما ثبتت فصاحة قائله وصحة نسبته إليه وصدق راويه والوثوق فيه وخلوه من الضرورات، مما حملهم على الاحتياط في قبول الرواية واتخذوا في ذلك منهجا نقديا لتوثيق التصوص يشبه منهج المحدثين، مثلما نجد ذلك في أبواب من كتاب المزهري للسيوطي (ت911هـ - 1505م)، هذا كله من أجل الوصول إلى نتائج سليمة في التقعيد.<sup>39</sup> فكيف يتهم النحاة بعد ذلك بأنهم كانوا مهازيل في الرواية؟
2. إن من مبادئ السماع اللغوي التحقق مما هو مسموع أو منقول عن العرب، سواء بالمشاهدة الحسية في عصر سيبويه وأضرابه، أو بالتأكد من ذلك بإعادة النظر فيه بعد عصر سيبويه، وأصل السماع الموثوق به هو إجماع العلماء في اللغة، على مجيء السماع لنفس المسموع، وبالنسبة للزمان الواحد من أكثر من وجه، سواء كان ذلك في رواية الشعر أو كلام العرب.<sup>40</sup>
3. أمّا ما تعلق بالشعر المجهول قائله فإنهم توقفوا عن الاحتجاج به نظرا لعدم تحقق شروط الرواية الصحيحة فيه؛ لكن ليس على إطلاقه بل ينظر في حال الشخص الذي يرويه فإن كان ثقة أمينا من المتقدمين في أهل الصناعة النحوية، فإنهم يقبلون ما احتج به، مثلما نجد ذلك عند سيبويه؛ لأنه قد يكون رواها عن شيوخه أو سمعها أو تفادى ذكر أسماء أصحابها لعدم تأكده من ذلك حتى لا يطعن عليه في نسبة شعر لغير صاحبه، خاصة وأن هناك أشعارا تنسب لأكثر من شاعر، وفي ذلك يقول البغدادي: "وَأَمَّا ائْتِنَع سِيْبَوِيَهٍ مِنْ تَسْمِيَةِ الشُّعْرَاءِ لِأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَذَكَرَ الشَّاعِرَ وَبَعْضَ الشُّعْرِ يَرَوِي لِشَاعِرِينَ وَبَعْضَهُ مِنْحُولٌ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ لِأَنَّهُ قَدِمَ الْعَهْدُ بِهِ وَفِي كِتَابِهِ شَيْءٌ مِمَّا يَرَوِي لِشَاعِرِينَ فَاعْتَمَدَ عَلَى شُيُوخِهِ وَنَسَبَ الْإِنْشَادَ إِلَيْهِمْ فَيَقُولُ أَنْشَدْنَا يَعْني الْحَلِيلُ وَيَقُولُ أَنْشَدْنَا يُؤنَسُ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ فِيمَا يَحْكِيهِ عَن أَبِي الْخَطَّابِ وَعَيرُهُ مَن أَخَذَ عَنْهُ وَرُبَّمَا قَالَ أَتَشْدِي أَعْرَابِي فَصِيحٌ وَزَعَمَ بَعْضُ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ فِي الشُّعْرِ أَنْ فِي كِتَابِهِ آيَاتٌ لَا تَعْرِفُ فَيُقَالُ لَهُ لَسْنَا نَنْكَرُ أَنْ تَكُونَ أَنْتَ لَا تَعْرِفُهَا وَلَا أَهْلَ زَمَانِكَ وَقَدْ خَرَجَ كِتَابُ سِيْبَوِيَهٍ إِلَى النَّاسِ وَالْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ وَالْعِنَايَةُ بِالْعِلْمِ وَتَهْذِيبُهُ أَكِيدُهُ وَنَظَرُ فِيهِ وَفَتْشٌ فَمَا طَعَنَ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ وَلَا أَدْعَى أَنَّهُ أَتَى بِشِعْرِ مُنْكَرٍ " <sup>41</sup>

فإنكار ما لا يُعرف صاحبه يكون في أثناء الاستشهاد به، ولا يلزم ذلك إذا لم يثبت الإنكار في حينه، خاصة وأنّ كتابه كان بين يدي الراسخين المتبعين لسقطاته، وما أنكر أحدٌ منهم شيئاً؛ لأنّ "طُروء الجهالة بقائه بعد ذلك لقصور الهِمَم، لا يضرّ في ثبوت ما ثبت به حال معرفته، فسيبويه ما استدلّ إلاّ بما كان معروفاً مشهوراً القائل في ذلك الوقت، وما قامت حجّته على مخالفه، بتلك الشواهد إلاّ وهي معروفة القائلين لديهم، مشهوراً فيما بينهم، ثمّ بعد انقراض ذلك العصر، وقصور الهِمَم طرأت الجهالة بمن قال تلك الخمسين شاهداً فلا ينقض البنيان بعد ثبوته واستقامته،"<sup>42</sup> ثمّ إنّ القول بكثرتها مقارنة بالشواهد التي نسبت لأصحابها فيه نظر؛ فهو حكم مبالغ فيه وعلى صاحبه أن يقوم بعملية إحصائية يثبت بها ما ذهب إليه أولاً.

4. إن الحكم بغرابة هذه الشواهد عن شعر العرب ونثرهم فيه مغمز يوحى بأنهم كانوا يضعونها ويصطنعونها، وهو تعميم باطل لا حجة فيه، فإذا سلّمنا بأنّ هناك شعراً موضوعاً مصنوعاً في الأدب العربي فإننا لا نسلّم بتساهل النحاة في الاحتجاج به، خاصة وقد تفرّغ علماء ونقاد المهمة تمييز الجيد من الرديء في هذا الشعر، وتبين المصنوع الموضوع من الحقيقي الذي ثبتت نسبته لأصحابه، مثلما نجد ذلك عند ابن سلام الجُمحي (ت232هـ - 845م) في "طبقات فحول الشعراء"، وابن قتيبة (ت276هـ - 889م) في كتابه "الشعر والشعراء"، فقد بيّنوا ما يصحّ أن يكون مادة يحتج بها في القرآن الكريم والحديث وعلوم العربية، وهو ما يؤكده الصحابي الجليل عمر بن الخطاب بقوله "كان الشعر علم قوم، لم يكن لهم علم أصحّ منه"<sup>43</sup> وقد كان يكفي في ردّ هذا الادعاء ما كتبه أبو الفتح ابن جني في الخصائص تحت عنوان: "باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحمل"<sup>44</sup>

5. إنّ رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاريّ فيه الكثير من التّجني على فكر أعلام التّراث النّحويّ، فهو يطالبهم بأشياء أكبر من الوسائل التي كانت متاحة لهم في ذلك العصر، رغم دقّة منهجهم في ذلك فهو لا يرى من الكأس إلاّ الجزء الفارغ، فلو كان مُنصفاً لألحق الحسنات بالسيئات لعله يكون موضوعياً بعض الشيء، أمّا أن تحاكم فكراً نشأ في بيئة بسيطة بنظرة أفكار نشأت في عصر الازدهار والتقنية، فهو ما يمكن أن نسمّيه بالوقوع في أسطورة التّقدّم كما وصفها باشلار؛<sup>45</sup> حين تَعَمّد إلى إسقاط قيم عصرك

الحاضر لتحديد قيم العصور السالفة، وقد خفي عليه أنّ التراث ينبغي أن يحاكم بأدوات إنتاجه لا بأدوات إنتاج تراث آخر<sup>46</sup>، فلو أنه رجع للمصادر الأولية وفهم الفكر التحوي كيف قام لما جعل الطعن فيه مقصدا وغرضا.

#### خاتمة (نتائج).

ومما تقدّم لا يسعنا إلا التأكيد على الأثر الكبير للقرآن الكريم في نشأة التفكير التحوي، والاعتماد عليه أولا في استنباط أصوله وقواعده؛ نظرا لحاجة المسلمين إلى فهم الخطاب الديني والوقوف على أسراره، فكان ذلك بالموازاة مع نشأة علوم أخرى لها علاقة بهذا العامل الديني مثل علم أصول الفقه وعلم الكلام والقراءات، وليس أدلّ على قوة هذا الأثر من مؤلفات معاني القرآن وإعرابه التي ألفها علماء اللغة والنحو، وأقاموا فكرهم عليها، خدمة لهذا الكتاب الجليل من جهة، وإثراء للحركة العلمية اللغوية من جهة أخرى.

وأما الدّعى بأنّ النّحاة كانوا يقعون في اضطراب وتناقض، فيلجأون إلى التّأويل والتّقدير لسدّ الخلل الذي يقعون فيه، فهذا غير صحيح، لأنّ التّأويل والتّقدير والتعليل وسائل عقلية من صلب التّفكير التحوي، ونقطة قوة لا ضعف فيه، وإنما جنح النّحاة إليها تنزيها لحمل كتاب الله على الشاذّ أو النّادر، وطرذا لأبواب النّحو وتحقيقا لمبدأ الاتّساق في تععيد الأصول.

وفيما يخصّ الطعن عليهم في روايتهم أو السّماع عامة، فإنّ السّماع اللّغوي العربي قد أقيم على أسس علمية دقيقة، ومنهج صارم، يتحقق بواسطته من صحّة وفصاحة المسموع المروي، فلا يقبل إلا ما اطمأنت إليه نفوسهم، وانعقد الإجماع على صحّته، كما أنّ ما رواه النّحاة من شعر مجهول صاحبه لا يطعن عليهم البتة؛ لأنّ جهالة قائله لا تنفي فصاحته إذا ثبتت عند أولي العلم به، من النّحاة المتقدّمين الذين هم أصل التّرواية.

هوامش:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص342.

2. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص343.

3. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث "بحث في المنهج"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

1979م، ص47.

- 4 . ينظر عبده الراجحي، المرجع نفسه، ص 48 . ولمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "مقدمة لدراسة البنى النحوية"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، العدد 19، جوان 2014م، ص 13.
- 5 . مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، مرجع سابق، ص 166.
- 6 . مصطفى غلفان، المرجع السابق، ص 166 وما بعدها لمزيد من التفاصيل.
- 7 . ينظر عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، ط 2، 1978م، ص 329.
- 8 . ينظر سليمان خاطر، التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشككة في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، مكتبة الرشد ناشرون، ط 1، 2009م، ص 70.
- 9 . الفراء أبو زكرياء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاشي وآخرين، دار المصرية للنشر والتأليف، مصر، ط 1، (د ت)، ج 1، ص 14.
- 10 . ينظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص 19. وعبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، (د ط)، 2012م، ص 28.
- 11 . طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 1، 2011م، ص 17.
- 12 . ينظر طه عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص 22، وص 110.
- 13 . مصطفى صادق الرافعي، تحت راية القرآن، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط 1، 2002م، ص 164.
- 14 . الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407هـ، ج 2، ص 415.
- 15 . سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م، ج 1، ص 230.
- 16 . المرجع نفسه، ج 1، ص 328.
- 17 . المرجع نفسه، ج 2، ص 413.
- 18 . المرجع نفسه، ج 1، ص 159.
- 19 . المرجع نفسه، ج 1، ص 279.
- 20 . المرجع نفسه، ج 1، ص 347.
- 21 . المرجع نفسه، ج 3، ص 16.
- 22 . خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، (د ط)، 1980م، ص 74.
- 23 . الشاطبي أبو إسحاق، المقاصد الشافية، تح: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 2007م، ج 3، ص 405.



- <sup>24</sup>. ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2003م، ج2، ص200.
- <sup>25</sup>. الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، (د ط)، 2007م، ص330 و333. وفي هذا الكتاب قد ردّ معظم الدعاوى التي ادّعاها بعض المحدثين حول التفكير النحوي، بأدلة وحجج قاطعة فليراجع في مظانه لمن أراد مزيدا من التفصيل.
- <sup>26</sup>. ينظر سليمان خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط1، 2008م، ص232 . 233 . 234.
- <sup>27</sup>. سيبويه، الكتاب، ج2، ص39.
- <sup>28</sup>. المرجع نفسه، ج2، ص325. وينظر كذلك ج1، ص89. وج3، ص162.
- <sup>29</sup>. الأعلام الشنتمري، النكت في شرح كتاب سيبويه، تح. زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، (د ط) 1987م، ص457/1.
- <sup>30</sup>. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006م، ص7.
- <sup>31</sup>. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص26.
- <sup>32</sup>. المرجع نفسه، ص83.
- <sup>33</sup>. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، (د ط)، 1974م، ص31.
- <sup>34</sup>. ينظر كتاب سيبويه، مرجع سابق، ج2، ص390.
- <sup>35</sup>. الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شليبي، دار الحديث، القاهرة، (د ط)، 2005م، ج1، ص51.
- <sup>36</sup>. الزجاج، المرجع السابق، ج5، ص264.
- <sup>37</sup>. تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، (د ط)، 2009م، ص12.
- <sup>38</sup>. أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو القرآن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د ط)، 1973م، ص9.
- <sup>39</sup>. ينظر أبواب: (معرفة من تُقبَل روايته ومن تُرد) و (معرفة طرق الأخذ والتحمل) ومن (آداب الرواية) عند السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1، ص107، 113، وج2، ص287. وينظر أيضا: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص104. وتمام حسان، الأصول، مرجع سابق، ص85.
- <sup>40</sup> ينظر الحاج صالح، السماع اللغوي، مرجع سابق، ص316

- 41 . البغدادي عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح. عبد السلام هارون، ط4، 1997م، ج1، ص370.
- 42 . ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح. محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 2000م، ج1، ص627.
- 43 . السيوطي، المزهر في علوم اللغة، مرجع سابق، ج2، ص401.
- 44 . لمزيد من التفاصيل ينظر ابن جتي، الخصائص، تح. محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، (د ت)، ج3، ص313.
- 45 . ينظر جمعان بن عبد الكريم، التطور الاستمولوجي للخطاب اللساني غموض الأوليات، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2010م، ص58.
- 46 . ينظر طه عبد الرحمن، الحوار أفقا للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2013م، ص141.